



S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160



بيان

السيد السفير د. عبدالمحمود عبدالحليم
المندوب الدائم

أمام
اللجنة الأولى

(نزاع السلاح والأمن الدولي)
النقاش العام

الدورة (٦١)

نيويورك الخميس ٥ أكتوبر ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيس،،

يطيب لى فى البدء ، أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة ، خاصة وأنتك من بلد له إسهاماته الواضحة فى جهود فض النزاعات وتحقيق السلام والإستقرار فى بلدان عديدة منها بلدى السودان ، متمنياً لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم رئيس اللجنة لندورة السابقة، والسيد/ وكيل الأمين العام لشنون نزع السلاح على تقريره الضافى الذى أمام لجنتم الموقرة ، وإدارة شنون نزع السلاح لما بذل من جهد مقدر من أجل تطوير آليات العمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولي وقنواته فى مجالات نزع السلاح تطلعاً لصون الأمن والسلم الدوليين.

السيدة الرئيس،،

السودان كما تعلمون، وبفضل التصميم والإرادة الصادقة لقيادته وشعبه، تمكن العام قبل الماضى من وضع حد لواحد من أطول النزاعات فى أفريقيا، بعد أن تم توقيع إتفاقية السلام الشامل مع الجنوب، كما تم فى الخامس من مايو الماضى توقيع إتفاق سلام دارفور، والآن فإن قضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أنتم بصددها فى هذه اللجنة الموقرة تشكل بالنسبة لنا أول الأولويات حتى تنصرف جهود الجميع نحو التنمية والبناء والإعمار بعد أن تم إرساء دعائم السلام والإستقرار.

السيدة الرئيس،،

ها نحن نجتمع اليوم للتداول حول نزع السلاح والأمن الدولي، والعالم يشهد جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا التسليح، وهذا يؤكد بدوره أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي هو تفعيل قنوات العمل متعدد الأطراف للتصدي بحسم لمخاطر إنتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل، حتى لا تختل موازين القوى أكثر مما هي عليه من إختلال وتمييز صفوى بين الدول الحائزة وغير الحائزة، ولعل ما يبعث على

الأسف هو أنه، وبرغم بعض المبادرات الأحادية والثنائية التي قامت بها بعض الدول لخفض ترساناتها من الأسلحة النووية الاستراتيجية، إلا أن العديد من الدول الكبرى ما زالت ماضية في تطوير التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية، والتنافس في إجراء التجارب وتطوير تقنيات متقدمة بدعاوي الردع الإستباقي وتحصين الأمن القومي، بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر مثل هذه الممارسات، الأمر الذي يجعل صوت الأغلبية في هذه المنظمة يقول أن هناك إنتقائية وعدم عدالة في التعامل مع قضايا نزع السلاح، ويعزز الشكوك في مدى قدرة هذه الصكوك على النفاذ والفعالية ، لأن مدى جدوى هذه الإتفاقيات يكمن في مدى الإلتزام الكامل بتطبيقها دون تمييز، وليس في عدد هذه الإتفاقيات أو عدد من انضم إليها من الدول.

السيدة الرئيس،،

إن ما يبعث علي القلق أيضاً ما تشهده العديد من أنحاء العالم من نزاعات وحروب وبؤر للتوتر، مع تصاعد معدل النفقات التي تخصصها الدول لتعزيز قدراتها العسكرية باستمرار، وفي المقابل نجد أن محصلة المساهمات المخصصة لتنفيذ ما جاء في إعلان الألفية بشأن قضايا البشرية الأشد إلحاحاً (الفقر، الكوارث، البيئة، التنمية المستدامة) تتواضع وتنحسر باستمرار، وهذا تبرز المفارقة وإختلال المعايير. ولعلنا هنا نؤكد مجدداً على ضرورة أن تشرع الدول النووية عبر خطوات جادة وعاجلة في تخفيض الانفاق على برامج التسلح تمهيداً للتخلص المرحل من كل ما بحوزتها من ترسانات نووية واستراتيجية، كما أننا نؤيد التدابير الرامية إلى إيجاد صكوك عالمية ملزمة تكفل للدول غير الحائزة علي مثل هذه التقنيات كل الضمانات اللازمة من أي تهديد يمكن أن يقع عليها من الدول الحائزة دون إنتقاص من حق الجميع في الإستفادة من التقنيات النووية لأغراض علمية سلمية لخدمة البشرية وإعمار هذا الكوكب ، لا لخدمة آلة الحرب والدمار.

السيدة الرئيس،،

وكما أشار السيد وكيل الأمين العام في تقريره أمام هذه اللجنة، فهناك إقرار عالمي، بل حاجة ملحة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في

سائر أنحاء العالم، وإنما إذ نوكد علي ذلك إنما نري أنه أقصر الطرق لتعزيز نظام عدم الإنتشار النووي ونزع السلاح، ومن ثم توطيد دعائم الأمن والسلم علي الصعيدين الإقليمي والعالمي، فالأمن كما تعلمون كل لا يتجزأ، وصحيح أن العديد من الدول قد وقعت علي معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أو أصبحت طرفاً فيها وإن الدول الموقعة علي مثل هذه الإتفاقيات تغطي الآن ٥٠% من مساحة الأرض، ولكن هناك العديد من المناطق الملتهبة في العالم التي لا بد أن تنشأ فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي كان بالإمكان أن يتم فيها مثل ذلك لولا رفض إسرائيل المعن بإستمرار لإخضاع برنامجها النووي لنظام الرقابة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا بالطبع مهدد حقيقي للأمن والإستقرار ليس في هذا الجزء المشتغل من العالم فحسب، بل في العالم بأسره.

السيدة الرئيس،،،

إن السودان شريك أصيل في الجهود الدولية الرامية إلي نزع السلاح، وقد كان سباقاً في إنضمامه للعديد من الإتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة مثل إتفاقية منع الإنتشار النووي وقيادة جهود إتفاقية إعلان أفريقيا خالية من الأسلحة النووية وإتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية التي جاء إنضمامنا إليها بعد مشاركتنا في ورشة العمل التي عقدت في فينا حول أهداف المنظمة وأساليب عمل مراكزها المنتشرة في العالم، كما إستضافت عاصمتنا الخرطوم المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ إتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات هامة للغاية في صدرها جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيماوية، والتشديد علي ضرورة أن تقتصر مناشط الدول في هذا المجال علي الإستخدامات السلمية فقط، هذا علاوة علي إسهامات السودان ودوره الفاعل علي صعيد تطبيق برنامج الأمم المتحدة لمنع إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومشاركته في كل ورش العمل الإقليمية التي عقدت في (الأردن، والقاهرة، ونيروبي، وأديس أبابا، والجزائر) والمؤتمرات التي عقدت هنا في نيويورك في هذا الخصوص. وإنما إذ نضطلع بهذا الدور الإقليمي إنما نفعل ذلك إيماناً منا بأن العمل المتعدد

الأطراف إقليمياً ودولياً هو الضمانة الأقوي لتحقيق عالمية الإتفاقيات
والساعات ومتابعة إنفاذها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منها.

السيدة الرئيس،،،

إن الأمر الذي يحتل الأولوية في إهتمامات السودان في مجال نزع
السلاح، هو موضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وبلادي كالعديد من بلدان
العالم تعاني من هذه المعضلة كما أن ذلك يرتبط في كثير من الأحيان بأبعاد
قبلية وإقتصادية جعلت إقتناء السلاح جزءاً أصيلاً من طقوس المجموعات
السكانية ومظاهر قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الاسلحة والسيطرة
عليها غاية في الصعوبة، والسودان مدرك أكثر من غيره لمدي مخاطر هذه
الظاهرة وضرورة مكافحتها وبحزم، لذلك ظل حاضراً وفاعلاً في كافة المنابر
الدولية والإقليمية الرامية إلي كبح جماح الإتجار غير المشروع في الأسلحة
الصغيرة والخفيفة، علاوة علي الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب
الوطني لمكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، إيماناً منا بالعلاقة
المتبادلة بين إنتشار هذه الأنماط من الأسلحة، والجريمة المنظمة عبر
الحدود، والإرهاب، وتجارة المخدرات، ويقود السودان في هذا الخصوص
جهوداً متعددة الأوجه في إطار الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر
هيئة إيقاد، وتجمع الساحل والصحراء، علاوة علي جهوده الثنائية مع دول
الجوار الرامية إلي إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة
والجمارك فيها. إننا إذ نستعرض هذه الجهود إنما نوكد أيضاً علي أن محاربة
إنتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من جانب الدول المصنعة في
المقام الأول وليس في الدول المتضررة من الظاهرة فحسب، مع التأكيد علي
ضرورة إلتزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من
غير الدول حتي لا ينساب السلاح في أيدي الجماعات دون أي ضوابط، كما
لا بد هنا من التأكيد علي أهمية تأديم كافة أنواع الدعم وبخاصة الفني للدول
التي تعيش حالة الإنتقال من النزاع إلي السلام.

وشكراً سيدي الرئيس،،